كلية الحقوق
قسم القانون المدني

صفحة العنوان

إسم الباحث : هبة عبد الحكيم عفيفي عبد المنعم الشناوي.

عنوان الرسالة : دور الهيئات الرقابية في الإشراف على صناديق التأمين الخاصة.

الدرجة العلمية : الدكتوراه.

القسم التابع له : القانون المدني.

الكلية : الحقوق.

الجامعة : جامعة عين شمس.

سنة التخرج :

سنة المنح : ٢٠١٧.

كلية الحقوق
قسم القانون المدني

رسالة دكتوراه

إسم الباحث : هبة عبد الحكيم عفيفي عبد المنعم الشناوي

إسم الرسالة : دور الهيئات الرقابية في الإشراف على صناديق التأمين الخاصة.

الدرجة العلمية : الدكتوراه.

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :

أ.د / محمد المرسي زهرة (**مشرفاً ورئيساً**)

أستاذ القانون المدني- بكلية الحقوق- جامعة عين شمس- عميد كلية القانون بجامعة الإمارات سابقاً

أ.د / فيصل زكي عبد الواحد (**عضواً**)

أستاذ ورئيس قسم القانون المدني (الأسبق)- بكلية الحقوق- جامعة عين شمس

أ.د / خالد حمدي عبد الرحمن (**مشرفاً وعضواً**)

أستاذ القانون المدني- وعميد كلية الحقوق (سابقاً)- جامعة عين شمس

أ.د / محمد أحمد محمد معيط (**عضواً**)

نائب وزير المالية- أستاذ الرياضة والتأمين- بكلية التجارة- جامعة القاهرة

الدراسات العُليا

ختم الإجازة : أُجيزت الرسالة : بتاريخ / /

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة

بسم الله الرحمن الرحيم
رب اشرح لي صدري
ويسر لي أمري

إهـــــــداء

إلى من أشقت إليه بعد الفراق .....

إلى من سعى إلى دفعي للأمام في دروب العلم .....

إلى أبي رحمه الله .....

وإلى من ساندتني طيلة حياتي ومازالت

إلى من تحمل لي بداخلها كل الحب والحنان

إلى أمي العزيزة الغالية حفظك الله وأدامك بحياتي

وإلى إخوتي توأم روحي.....

وإلى من أراد إكمال حياته وربط مستقبله بي

زوجي العزيز

وإلى مليكة قلبي إبنتي الحبيبة

وإلى كل من كان له في قلبي ذرة حب وإحترام

أُهدي إليهم جميعاً هذا العمل، والذي أرجو من الله أن يكون نبراساً ومنهاجاً لمن يرغب في البحث في أحد أهم الأنشطة المالية غير المصرفية وهو نشاط التأمين

الشكـر والتقدير

في البداية أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان للسيد الأستاذ الدكتور الفاضل / محمد المرسي زهرة أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق- جامعة عين شمس، والمشرف على رسالة البحث الماثلة، لما بذله سيادته من مجهود في مساعدتي على القيام بكتابة هذا البحث في أحد أهم الأنشطة المالية غير المصرفية وهو نشاط التأمين ، فهو لم يبخل ذات يوم بتقديم كل معونة ومساعدة على مستوي البحث العلمي، أو حتى على مستوى الإجراءات الإدارية الأكاديمية، فلا يسعني سواء أن أتقدم لسيادته بخالص الشكر والعرفان والتقدير.

كما أتقدم للسيد الأستاذ الدكتور الفاضل / خالد حمدي عبد الرحمن ، أستاذ ورئيس قسم القانون المدني بكلية الحقوق- جامعة عين شمس، لما بذله سيادته في مساندتي بإنجاز هذا العمل كما ينبغي .

كما أتقدم كذلك بالشكر والتقدير والعرفان للسيد الأستاذ الدكتور / فيصل عبد الواحد ، أستاذ ورئيس قسم القانون المدني- بكلية الحقوق- جامعة عين شمس.

وأتقدم أيضاً للسيد الأستاذ الدكتور / محمد معيط أستاذ الرياضة والتأمين- بكلية التجارة- جامعة القاهرة، ونائب وزير المالية، بالشكر والتقدير على معاونته لي في هذا البحث .

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى كل من ساعدني وساندي في إخراج هذا العمل بالصورة التي أرجو من الله أن تكون صورة محترمة مُشرفة .

فصل تمهيدي
المؤسسات المالية غير المصرفية

مُقدمة :

هناك مجموعة كبيرة من المؤسسات المالية المُتخصصة المتنوعة التي ظهرت في كثير من دول العالم لمواجهة المتطلبات المالية للمشروعات الصغيرة فقط، حيث تقوم بإمداد هذه المشروعات ببعض الخدمات التي لا توفرها لهم البنوك التجارية، بالإضافة إلى ما تُقدمه هذه المؤسسات من إمداد هذه المشروعات بأنواع من القروض التي عادة ما ترفض البنوك التجارية منحها.

وتُعتبر المؤسسات المالية غير المصرفية عُنصراً أساسياً في التنمية، بما تقوم به من تمويل المشروعات الإنتاجية والخدمية والتسويقية والزراعية والتجارية، وتختلف متطلبات وآليات تمويل هذه المشروعات وفقاً لحجم وطبيعة المشروع .

وتجدر الإشارة إلى تزايد الإهتمام بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة، حيث أقدمت العديد من المؤسسات على تقديم تسهيلات موجهة لإحتياجات هذه المشروعات ، إذ أن ما تُقدمه هذه المؤسسات في مجال التمويل لا يقتصر على تقديم الموارد الماليةفقط ، بل إنه يتضمن أيضاً توفير الضمانات التي تُمكن المُستفيد من الإقتراض بشروط أفضل، ولذلك فإن أحد أدوات المؤسسات المالية غير المصرفية هو توفير هذه الضمانات[1].

الفرع الأول

نشأة المؤسسات المالية غير المصرفية

وتطورها، مواردها، والفئات المُستهدفة

أولاً : تعريف المؤسسات المالية غير المصرفية :

عُرفت المؤسسات المالية غير المصرفية بأنها مجموعة مُختلطة من المؤسسات تشمل من الناحية التقليدية جميع المؤسسات المالية غير المُصنفة كالبنوك التجارية، ومع إستيعاب جمعيات البناء ومؤسسات الإيداع الإدخاري الأخرى مع البنوك التجارية على أنها مؤسسات تقبل الودائع وتُقدم القروض، فإنها لا تُعتبر من ضمن المؤسسات المالية غير المصرفية[2].

وتُعتبر البنوك التجارية القاعدة الإرتكازية للجهاز المصرفي لأي دولة في العالم وتُمثل البنوك التجارية مؤسسات مالية وسيطة نقدية، ويُطلق عليها أيضاً

---

١ فادي محمود إبراهيم فحجان ، دور المؤسسات غير المصرفية في تمويل المشروعات الصغيرة في مصر ، رسالة ماجستير في الاقتصاد ، معهد البحوث والدراسات العربية – قسم الدراسات الاقتصادية – جامعة الدول العربية ، ٢٠٠٧ – ص ٧٩ – ٨٠ .

٢ فادي محمود إبراهيم فحجان ، دور المؤسسات غير المصرفية في تمويل المشروعات الصغيرة في مصر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨١ .

(بنوك الودائع) وتُعرف بأنها مؤسسات إنتمائية غير مُتخصصة تضطلع أساساً بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير، والتعامل بصفة أساسية في الإئتمان قصير الأجل.

وبناء على التعريف السابق لا تُعتبر البنوك المُتخصصة من ضمن المؤسسات المالية المصرفية حيث لا تزاول نشاط البنوك التجارية ، وإنما تتخصص بالمساهمة في النهوض بأحد قطاعات الإقتصاد القومي ويقتصر تعاملها في سوق رأس المال ، فهى تعتمد في مواردها على رأسمالها وعلى الإقتراض الطويل الأجل سواء كان هذا الإقتراض من الحكومة أو من الجهاز المصرفي ، ويقوم بمنح القروض المتوسطة والطويلة الأجل ، كما أنها لا تقبل الودائع أو تقوم بأعمال البنوك التجارية ، ولذلك تُعتبر من ضمن المؤسسات المالية الوسيطة غير المصرفية.

وفي الواقع فإن هذه البنوك بالإضافة إلى ما تقوم به من أعمال البنوك المُتخصصة فإنها تزاول الكثير من أعمال البنوك التجارية ، وتقوم بقبول الودائع لهذا لا يمكن إعتبارها مؤسسة مالية غير مصرفية ، كما أنها تقوم ضمن الجهاز المصرفي حيث يُستخدم إصطلاح الجهاز المصرفي على مؤسسات الوساطة ، وبالتحديد البنوك المركزية والبنوك التجارية والبنوك المتخصصة ، بمعنى أنها تشمل كل البنوك سواء كانت مُتخصصة أم غير مُتخصصة .

كما عرف البعض المؤسسات غير المصرفية بأنها المؤسسات المالية الوسيطة غير المصرفية التي تُعبئ مدخرات الأفراد وتُمد الأفراد بالإقتراض ، وهى تشمل كافة أنواع المستثمرين المؤسسين الذين يستخدمون المدخرات التعاقدية (صناديق المعاشات ، وشركات التأمين ، ومؤسسات الإيداع ، وصناديق الإستثمار المُشتركة ٠٠٠ الخ) وأن السمة المُشتركة لهذه المؤسسات إنها تُعبئ المدخرات ، وتُيسر تمويل مختلف الأنشطة ، ولكنها لا تقبل ودائع من الجمهور بصورة عامة .

وإلى حد ما فإن هذه المؤسسات تُنافس البنوك التجارية ، وفي الوقت نفسه تُمد منشآت الأعمال ببعض الخدمات التي لا توفرها لهم البنوك ، ممن يلزمها لأن تكون أكثر كفاءة وإستجابة لحاجات عملائها ، كما أنهم يُكملون دور البنوك التجارية ، ويُسدون الفجوات الموجودة في نطاق خدماتها ، كما أن معظم الوسطاء الماليين غير المصرفيين يشتغلون بنشاط في الأسواق المالية وفي تعبئة

الموارد المالية طويلة الأجل وتخصيصها ، وعادة ما يكون تطور الوسطاء الماليين غير المصرفيين مؤشراً للتطور المالي في الدولة [٣].

ومن أهم ما يُميز المؤسسات المالية المصرفية عن المؤسسات المالية غير المصرفية هو في مصادر التمويل حيث تعتمد المؤسسات المالية المصرفية على الودائع إضافة إلى حقوق الملكية أما المؤسسات المالية غير المصرفية فتحصل على أموالها من الإقتراض وحقوق الملكية أو بوالص التأمين كذلك تتعامل المؤسسات المالية المصرفية في القروض الصغيرة والقروض ذات المخاطر المنخفضة أما المؤسسات المالية غير المصرفية فإنها تحصل على قروض كبيرة وتوفر تمويلاً صغيراً وإن كانت مخاطرها أعلى وهكذا يُصبح بإمكان المؤسسات غير المصرفية أن تُصدر أوراق تجارية ورغم التباين الواضح بين هاتين المؤسستين إلا أنها بدأت تتداخل في السنوات الأخيرة وأصبحت تُنافس بعضها البعض .

وبناء على ما سبق فإنه لا يُقصد بالمؤسسات المالية غير المصرفية في هذا البحث المؤسسات (المؤسسات المالية الوسيطة سواء كانت مصرفية أو غير مصرفية) ولكن المقصود هو تلك المؤسسات التي لا تقوم بتعبئة المدخرات أو قبول الودائع ، وتُعتبر هذه المؤسسات شبه رسمية أُنشئت بموجب قانون خاص يُحدد كيفية إدارتها وأهدافها وعادة يكون لها كيان مالي مُستقل منفصل عن الكيان المالي للدولة وعادة ما يكون لها العديد من الإمتيازات والمساعدات سواء المحلية والدولية للقيام بأداء دورها ومنها على سبيل المثال الصندوق الإجتماعي للتنمية ، وصندوق التنمية المحلية ، وشركة ضمان مخاطر الإئتمان المصرفي ، والجمعيات التعاونية والمنظمات غير الحكومية .

وتختلف المؤسسات المالية غير المصرفية عن غيرها من المؤسسات الأخرى فيما يلي :

١- **<u>أنها لا تقبل الودائع أو المدخرات</u>[٤] :** إن قبول الودائع يُعتبر من أهم وأقدم الوظائف التي تؤديها البنوك ، ففي بداية نشأة النظام المصرفي كان الصاغة ومن بعدهم البنوك يحصلون على مكافأة مقابل حفظ الودائع النقدية أو العينية

---

٣ فادي محمود إبراهيم فحجان ، دور المؤسسات غير المصرفية في تمويل المشروعات الصغيرة في مصر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٢ – ٨٤.

٤ فادي محمود إبراهيم فحجان ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٥ –٩٠ .